

تتطلب الوقت والجهد المضاعف لاستخراج تحفة فنية

«شك المسابيح».. حرفة تراثية كويتية متوارثة على مر الأجيال



جانب من الورشة

احترف الكويتيون على مر الأجيال صناعة المسابيح المستوحاة من البيئة الكويتية والتي يعبرون خلالها عن مهارتهم اليدوية في شك الخرز وصناعة «الكركوشة» التي تتطلب الوقت والجهد المضاعف لاستخراج تحفة فنية.

وفي هذا الصدد قدم الهاوي يوسف القلاف ورشة عمل بعنوان «شك المسابيح» في مكتبة «نصف عيسى العصفور» في القادسية اليوم الأربعاء بالتعاون مع جمعية الحرف الكويتية القديمة ضمن فعاليات مهرجان «صيفي ثقافي» الذي ينظمه المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وتستمر ثلاثة أيام.

واستعرض القلاف خلال الورشة أجزاء المسابح وهي «الشاهد» و«التفاسير» و«الكركوشة» بالإضافة إلى أنواع شك المسابح مثل الشبكة المبرومة والمربعة ونوعية الخيوط المستخدمة فيها.



يوسف القلاف أثناء الورشة



بكرات للخيوط المستخدمة لصناعة المسابح



شرح لأجزاء المسابح



صناعة المسابح

تتمتات

القرارات الحكومية

الكويتي. وأكد الدوسري أن السياحة تعتبر قاطرة للتنمية الاقتصادية خاصة أن الدولة تمتلك بنية أساسية سليمة لترفيه من طيران وفنادق وشركات أغذية وكافة الأطراف الداعمة للقطاع السياحي ما يدفعنا إلى إيجاد ترفيه لاجتذاب المواطنين والزوار.

«الاتحادية العراقية»

والفكر والعقيدة بعدما كان يرزح الشعب تحت نظام استبدادي قمعي هجمي لأكثر من 30 سنة، ولكون الدستور أصبح نافذاً بعد استفتاء الشعب عليه وفقاً لما جاء في المادة 144 منه لذا فإن الخروج على الدستور يمثل جريمة توصف بجريمة انتهاك الدستور أو الخيانة العظمى.

وأضافت: «إن المحكمة الاتحادية العليا تستند في الحكم بعدم دستورية القانون رقم «42» لسنة 2013 قانون تصديق الاتفاقية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت في شأن تنظيم الملاحة في خور عبد الله إلى أحكام المادة «61/ رابعاً» من دستور جمهورية العراق لعام 2005 إذ لا يمكن تعطيل آليات تطبيقه. إذ إن مجلس قيادة الثورة «المحل» إعمال نص قانوني مخالف للدستور رغم سريان ذلك النص المختص بالمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقاً للقانون رقم «111» لسنة 1979 قانون عقد المعاهدات الذي كان نافذاً وقت تشريع قانون تصديق الاتفاقية المذكورة آنفاً لم يعد له وجود، كما أن نوع نظام الحكم ومؤسساته وصلاحيات تلك المؤسسات وآلية ممارسة تلك الصلاحيات اختلفت بشكل كامل وأصبح كل ذلك مغايراً وفقاً لدستور جمهورية العراق». وتابعت: «ولا يجوز تعطيل أحكام الدستور مقابل تشريع محلي مخالف له نافذ قبل تشريع الدستور بل يصح التشريع المحلي مخالف للدستور والتشريعات الأخرى المترتبة عليه وعقوبات الحكم بعدم دستوريته متى ما تم الطعن بها».

ووفقاً لنص الحكم، فإن أبرز الحثيات هي: - الطعن بالاتفاقية لإضرارها بالجانب العراقي لا يدخل ضمن اختصاص المحكمة. - الدستور يشترط التصويت بأغلبية ثلثي النواب وهو ما لم يتم في التصديق على الاتفاقية. - مجلس قيادة الثورة «المحل» المختص بالمصادقة على المعاهدات لم يعد له وجود. - مصادقة رئيس الجمهورية مخالفة للمادة 57 من الدستور.

عدد ضحايا

تتواصل الجهود الحثيثة لحشد المساعدات الإنسانية، حيث تتكسد الجثث الملقوفة في أكياس، في الشوارع، بينما تم دفن آخرين في مقابر جماعية.

أفرقت فرق الأغاثية مقابر جماعية لدفن العديد من الجثث التي انتشلت جراء الفيضانات العارمة التي دمرت مناطق في مدينة درنة الساحلية الواقعة في شرقي ليبيا.

وقال مسؤولون إن نحو 10 آلاف شخص على الأقل، في عداد المفقودين، بينما شرد نحو 30 ألفاً آخرين، وذلك حسب إحصاءات مكتب منظمة الأمم المتحدة للمهاجرين في ليبيا.

وتكدست المستشفيات ومراكز حفظ الموتى، بشكل كامل بحيث لم يعد بإمكانها استقبال أي زيادة.

وقال دكتور نجيب الترهوني الذي كان يعمل في مستشفى قرب درنة، لبي بي سي، «لدي أصدقاء فقدوا أسرهم بالكامل، فقدوا كل أقاربهم». وأضاف «نحن بحاجة لكل من لديه خبرة باللوجستيات، وبفهم الموقف، كلاب البحث، يمكنها تقديم الكثير من العون، والكشف عن الناجين تحت الأنقاض، نحن بحاجة فقط للدعم الإنساني». وتوضع العديد من جثث الضحايا في الشوارع حتى يتمكن الأقارب من التعرف عليها، قبل دفنهم في مقابر جماعية. منظمة أطباء بلا حدود، أكدت أنها سترسل فريقاً بشكل عاجل إلى درنة، «بهدف تقديم الموقف، والحاجات الطبية، والمعونات المطلوبة بشكل طارئ، لرعاية الجرحى وكمن أكياس حفظ الجثث، سيتم توفيرها للليل الأحمر الليبي». وقال محمد قماطي، متطوع في درنة، إن فرق الإنقاذ لا تزال تبحث عن ضحايا. وأضاف لوكالة رويترز للأنباء: «ندعو جميع الشباب الليبيين، وأي شخص لديه شهادة جامعية أو أي انتماء لمؤسسة طبية، إلى الحضور ومساعدتنا، لدينا نقص في المرشحات، نحن بحاجة إلى مساعدة».

أدرجت 4 قوانين على جدول أعمال أول جلسة وهي زيادة علاوة الأواد إلى 100 دينار وزيادة الحد الأدنى للمعاش التقاعدي وتعديل المادة 112 مكر من التأمينات الخاص، وزيادة القرض الحسن إلى 21 ضعفاً وخفض قرض السداد من 5 إلى 15 في المئة حسب ظروف المواطن، والغاء الوكيل المحلي».

وأكد الوزير أن «اللجنة ستصوت على تقارير عدة من بينها إعفاء المتوفين من ديونهم لبنك الائتمان لأنه لا يمكن القبول بتحميل الورثة هذه الديون»، ملاحظاً أن بنك الائتمان يتعرض للأفلاس وتم دعمه مرات عدة بسبب سوء الإدارة وسيتم تمويله من قبل هيئة الاستعمار.

وأضافت: «ومن ضمن التقارير إيقاف المد الربوي وإيقاف فوائد التأمينات على قروض المتقاعدين بالإضافة إلى زيادة علاوة الغلاء المعيشية إلى 250 ديناراً بدلاً من 120 وزيادة العلاوة الاجتماعية. وذكر الوزير أن هناك توجهاً إلى إقرار تعديل على قانون صندوق التنمية بحيث لا يتم إقراض أي دولة قبل موافقة مجلس الأمة مع استثناء في أضيق الحدود عند حدوث كوارث طبيعية في أي دولة مثل الزلازل وغيرها، لافتاً إلى أن اللجنة ستناقش تمويل الجهات الحكومية من قبل هيئة الاستثمار للحد من اقتراض هذه الجهات من بنوك محلية ودولية مع ما يترتب على ذلك من فوائد».

البلدية

بخصوص أبراج العقارات بمنطقة صباح السالم «غير دقيق» إذ يوجد شهادة أوصاف للعقارات صادرة في عام 2023. وأكدت أن الإجراءات المتخذة من قبل البلدية صحيحة والمخططات سليمة بشأن العقارات المذكورة وباستطاعة أصحاب الوثائق من الملاك التقدم إلى فرع بلدية محافظة مبارك الكبير للحصول على التراخيص وشهادة الأوصاف الخاصة بشقق تلك العقارات، وأشارت إلى أن كافة الإجراءات صحيحة بدءاً من إصدار رخصة البناء في عام 2013 وكذلك والتعديلات عليها المتطلبات الفنية إلى أن تم إكمال التكاليف الكهربائي في عام 2017 ومن ثم إصدار رخص شقق التمليك لهذه العقارات في عام 2019.

وبيّن أن استخراج شهادة الأوصاف لا تتم إلا بعد استيفاء إيصالات التيار الكهربائي ولا يمكن تحويل أي عقار إلى شقق تمليك إلا بعد إكمال التيار وكذلك عدم صحة تغيير احرف العقارات طبقاً للمخططات المعتمدة الصادرة من قبل بلدية المحافظة بدليل شهادة الأوصاف الصادرة بتاريخ 10 أغسطس 2023.

افتتاح «البلاجات»

وقال الدوسري لـ «كونا»، أمس الخميس، علي هامش تدشين فعالية للشركة أقيمت في مركز التسوق «الافنيون» لثلاثة مشروعات هي «البلاجات» و«نتر لاند» و«جنوب الصحاحية» وهي عبارة عن مدن ترفيهية سيتم إدارتها بمعايير محترفة تضاهي نظيراتها العالمية.

وذكر أنه تم الانتهاء من تنفيذ هذه المشروعات بنسب كبيرة، موضحاً أن مشروع «البلاجات» تم إتمام ما نسبته 90 في المئة منه وهو جاهز للافتتاح خلال 10 أيام ومشروع «نتر لاند» الذي سيتم افتتاحه أواخر الشهر الجاري أما مشروع «جنوب الصحاحية» فسيكون افتتاحه في شهر أكتوبر المقبل.

وكشف عن زيادة المدة الزمنية لفعاليات مشروع «نتر لاند» من ثلاثة أشهر في الموسم الماضي إلى سبعة أشهر في الموسم الحالي، إذ تم تدارك وتقادي الازدحام السابق ليحتضن جميع الزوار، مشيراً إلى أن دور المشروعات السياحية يكمن في تقديم الترفيه والسعادة برؤية واضحة انطلاقاً من الخطوات الجادة لتطوير الشركة داخلياً وخارجياً وتفعيل أنشطتها.

ولفت إلى أن هذه النوعية من المشروعات ستضيف للسياحة في الكويت نظراً لأنها تحمل تنوعاً لم يكن موجوداً، حيث أنها ستكون أماكن مفتوحة للسياحة ما يضيف كثيراً للسوق

إعلان تكويت بعض الوظائف الإشرافية والقيادية بالجمعية للكويتيين ومنها وظيفة نائب المدير العام ومنتظر موافقة الوزارة تمهيداً لنشر الإعلان المذكور.

وأفاد بأنه سيتم فتح تسجيل خاصة للبحر عن عمل العمالة الوطنية من أصحاب الخبرة والشهادات والكفاءات عبر أنظمة الجمعية ومنصة «فخرنا» مؤكداً أن هذه القرارات تأتي في إطار حرص مجلس الإدارة على دعم العنصر الوطني وسياسة التكويت تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء.

من جهته أكد رئيس جمعية الصليبية التعاونية الدكتور فهد الظفيري دعم فكرة التكويت بشكل عام في كل قطاعات الدولة وأيضاً في الجمعيات التعاونية لأنها الزراع الغذائية الرئيسية في البلاد، «ومن المهم أن يكون الدعم من أبناء الوطن لأنهم بالتأكيد بطموحهم لتقديم الأفضل لأهل الكويت فيما يتعلق بالعمل التعاوني لذلك نؤكد دعماً غير المحدود في هذا المجال لإعطاء الفرصة لأبناء وطننا. ودعا الظفيري إلى أهمية وجود «عدالة في الرواتب» التي تم اعتمادها للوظائف الإشرافية مقارنة بمبيلتها في باقي جهات الدولة لاسيما أن الجمعيات اليوم تعمل على تحقيق التوازن في الأسعار».

الكويت

ضوء قرار مجلس الأمن 2231. وشدد البيان على حق جميع الدول في إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأثنى سفير دولة الكويت على الجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسو وجميع المعنيين في الوكالة.

وأشار إلى أن توقف إيران بتاريخ 23 فبراير 2021 عن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بما في ذلك البروتوكول الإضافي أثر على عمليات التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة بحيث لن تتمكن من «إعادة إرساء استمرارية المعرفة فيما يتعلق بإنتاج وجره أجهزة الطرد المركزي والدورات والمناخ الثقيلة كما ستحتاج الوكالة إلى إنشاء خط أساس جديد للنشطة التحقق والرصد». وأكد البيان أن دولة الكويت تتطلع إلى مصادقة إيران على البروتوكول الإضافي وتنفيذه ليمتسنى للوكالة أن تكون في وضع يمكنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران وضمن استمرار وضعيتها كدولة غير حائزة على السلاح النووي.

الفلبين

عدم استقرار المنطقة" مفيدة بأن حوادث الاحتشاد المتكررة تؤكد الانتهاك المستمر للحقوق السيادة الفلبينية والولاية القضائية على حودها الغربية.

وتصاعدت التوترات بين مانيلا وبكين في أغسطس الماضي بعدما استخدمت سفن خفر السواحل الصينية خراطيم المياه لإبعاد سفن فلبينية كانت تنقل الإمدادات إلى القوات الفلبينية المتمركزة في المياه الضحلة بمنطقة «بونجين» وتطالب بكين بمعظم بحر الصين الجنوبي بما في ذلك الأجزاء التي تنسبها مانيلا لبحر الفلبين الغربي على الرغم من صدور حكم محكمة التحكيم الدولية في عام 2016 الذي أكد أن المطالبات الصينية ليس لها أساس قانوني.

الموزيري

جدول الأعمال. وفي مؤتمر صحفي، قال الوزير إن «اللجنة ستجتمع قريباً للتصويت على قوانين من شأنها رفع المستوى المعيشي للمواطن والحفاظ على الثروة الوطنية وضبط الأسعار بعدما

إطار تمكين الكفاءات الطبية الوطنية وتطبيقاً لقانون رقم 70 لسنة 2020» بشأن مزاوله مهنة الطب والمهن المساعدة لها وحقوق المرضى والمنشآت الصحية. وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس الخميس إن القرار يشمل المراكز الطبية والتخصصية ومراكز عمليات اليوم الواحد ومراكز طب الأسنان ومراكز الطب والعلاج الطبيعي ومراكز التغذية الصحية والأشعة والأطراف الصناعية ومراكز الرعاية عن بعد والطب الاتصالي إلى جانب المستوصفات الصحية الأهلية.

وأشارت إلى أن اللائحة الصادرة بموجب القرار الوزاري ألتمت بأن يكون أحد الملك في عقد إنشاء الشركات الطبية طبيياً كويتيياً وعدم جواز تأجير المنشأة من الباطن أو استثمارها بأي صورة من الصور من قبل غير مالك الترخيص.

وأوضحت أن اللائحة تضمنت خمسة أبواب تتعلق الباب الأول منها بالشروط العامة لتراخيص المنشآت الصحية فيما يهتم الباب الثاني بتألية ترخيص المنشآت الصحية الأهلية فيما حدد الباب الثالث المتطلبات اللازمة لترخيص المنشآت الصحية الأهلية. وأشارت إلى أن الباب الرابع ينظر للمراكز المشمولة باللائحة في حين حدد الباب الخامس الشروط الواجب توفرها لترخيص مستوصف صحي أهلي.

ولفتت إلى أن اللائحة المعتمدة بالقرار الوزاري الأخير تأتي استكمالاً لتنظيم المؤسسات الصحية الأهلية وتحقيقاً للتكامل بين القطاعين الأهلي والحكومي لتعزيز الخدمات الصحية في البلاد وفقاً لخطة التنمية ورؤية «كويت جديدة 2035».

على صعيد متصل رفعت وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعله إلى مجلس الوزراء للبت في الموافقة على اقتراح رئيس المجلس البلدي عبدالله المحري في شأن تخصيص موقع لكل مزرعة لعرض وتسويق منتجاتها. وذلك بعد تمسك المجلس بقرار الموافقة على الاقتراح، واستناداً لنص المادة 25 من القانون 33 لسنة 2016 في شأن بلدية الكويت.

وفي الإطار نفسه أكد مسؤولون كويتيون في القطاع التعاوني موصلة تكويت الوظائف الإشرافية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ضمن حرص على دعم العنصر الوطني وسياسة التكويت في الجمعيات تطبيقاً لتكليف مجلس الوزراء وقرارات لجنة تعديل التركيبة السكانية وتطوير سوق العمل.

وأضاف المسؤولون في لقاءات منفردة مع «كونا» أمس الخميس أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تضع المواطن الكويتي في مقدمة أولوياتها وتتخذ كل السبل التي تدعم إحلال العنصر الوطني في مختلف القطاعات.

وقال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية عبدالوهاب الفارس إن المضي قدماً في تكويت الوظائف بالجمعيات بهدف إلى توفير 3000 وظيفة علاوة على تطوير الهياكل التنظيمية للجمعيات التعاونية وتوفير المزيد من الوظائف للعمالة الوطنية.

وأشاد الفارس بالاجتماع الذي عقد في نهاية شهر أغسطس مع رئيس مجلس الوزراء بالإبانية ووزير الداخلية الشيخ طلال خالد الأحمد الصباح بصفته رئيس لجنة تعديل التركيبة السكانية لمناقشة تكويت جميع الوظائف الإشرافية.

وذكر أن العديد من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية البالغ عددها 69 أعلنت فعليا عن شواغر لديها وتعمل على تكويت جميع الوظائف الإشرافية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية محمد الكندري بدء تكويت الوظائف الإشرافية في معظم الجمعيات «نحن كمجلس إدارة في جمعية الروضة وحولي التعاونية مثال لذلك إذ تم حصر بقية الوظائف الإشرافية لطرحتها للكوادر الوطنية من أصحاب الخبرة».

وأضاف الكندري أن تعيين المواطنين في شواغر الجمعية تم بناء على القرار الحكومي والوصف الوظيفي للوظائف الإشرافية فيها مضافاً أن «قرارات التكويت بدأتنا فيها وتضمنت هيكلًا وظيفياً لكل الأقسام وتم تحديد المؤهل العلمي وسنوات الخبرة لكل المناصب الساغرة ورواتبها الأساسية وفق كودار الجمعية المعتمدة رسمياً من وزارة الشؤون الاجتماعية». وأشار إلى مخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية لوضع